

في ورشة مشروع قانون الاتصالات وواقع خدمات الهاتف النقال في اليمن حمد تؤكد على أهمية الشراكة الفاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص في مجال الاتصالات

أ/ أمين الجرزموي

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة أمة الرزاق علي حمد على أهمية الشراكة الفاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص في مجال الاتصالات وبما يؤدي إلى تحسين الخدمات وتطويرها وحفظ حقوق المستهلكين.

وشددت الدكتورة حمد على ضرورة أن تكون أسس الشراكة مبنية على الوثيقة التي أقرها مجلس الوزراء وفي اجتماعات أصدقاء اليمن في الأسابيع الماضية التي تؤكد أهمية هذه الشراكة والتكامل بين الجانبين .

وأضافت حمد في ورشة عمل خاصة لمناقشة مشروع قانون الاتصالات واستعراض واقع خدمات الهاتف النقال في اليمن التي نظمتها الجمعية اليمنية لحماية المستهلك أمس بصعاف في إطار اليوم العالمي لحماية المستهلك الذي يقام تحت شعار (حقوقنا الهاتفية) ، أن هذه الورشة تأتي في وقت يجب أن يقف الجميع وقفة جادة بشراكة حقيقية فاعلة نظرا لأهمية الموضوع.

وشددت الوزيرة على دور الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني في تناول مثل هذه المواضيع بشفاقة وموضوعية مشيرة إلى أن هناك مخاطر يتسبب فيها الهاتف النقال ويجب أن تكون هناك رقابة على شبكات الاتصالات بحيث تدافع عن المستهلكين .

من جانبه قال وكيل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للشؤون المالية والإدارية عبد اللطيف ابوغانم أنه لا يجب التوقف عند قانون الاتصالات فحسب بل يجب تسليط الضوء على مختلف القوانين التي تتطلب إعادة النظر والتعديل والإضافة بحكم ما أحدثته مسارات التطورات الداخلية والخارجية على حد سواء ، وأعتبر أن هذا الأمر يلزم جميع الجهات المعنية الحكومية

والخاصة بالتعاون والاهتمام المشترك من أجل تحقيق الاكتساب والتناغم بين مخارج الحوار وشكل الدستور الجديد والقوانين المنبثقة عنه .

وأكد ابوغانم أن الوزارة ستقوم على ترجمة الملاحظات والتوصيات التي خرجت بها الورشة حتى يتم التوصل إلى قانون مثالي لقطاع الاتصالات يراعي مصالح الوطن وتطلعات المجتمع ويواكب التطورات المتسارعة



المطالبة بإنشاء هيئة مستقلة لتنظيم الاتصالات

وتوصيات بما يلائم حماية المستهلك من الانتهاكات التي تمارس عليه من قبل شركات الاتصالات للهاتف النقال بمختلف أنواعها وبالذات شركات القطاع الخاص التي لا تحترم حقوق المستهلكين ولا تعيرهم أي اهتمام . وقد تم مناقشة أربع أوراق عمل حول المواضيع التي طرحتها الورشة بدأت بورقة للدكتور محمد درهم بعنوان (المخاطر الصحية للهاتف النقال وأبعاده) ، والثانية للدكتور عبدالسلام الخليدي بعنوان (الإشعاعات المنبعثة من المحطات القاعدية للهاتف المحمول وخطوط الضغط العالي) ، والثالثة للأستاذ محمد عمر بعنوان (مدى ملاءمة الخدمات المقدمة من شركات الهاتف النقال مع حقوق المستهلك) ، والرابعة للدكتور علي نصاري بعنوان (قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في اليمن ، الحاضر والمستقبل) .

وقد أوصى المشاركون في ختام الورشة بتشكل لجنة متخصصة في الجانب الفني والإداري والقانوني لتقوم بمراجعة قانون الاتصالات وإعداد القانون طبقاً لقواعد احتياجات سوق الاتصالات بمعايير الشفافية المعمول بها في معظم دول العالم وبما يخدم المصلحة العليا للبلد .

كما أوصت الورشة بإشراك متخصصين من القطاع الخاص في مجال الاتصالات لمناقشة مشروع هذا القانون كون هذا القانون هو المرجع الرئيسي الذي سوف يحتكم إليه كل من له علاقة بقطاع الاتصالات . وأكد المشاركون على ضرورة تضمين القانون في بنوده إنشاء هيئة تنظيم الاتصالات مستقلة ماليًا وإداريًا تكون تابعة لرئاسة الوزراء مباشرة باعتبارها محكمة فنية عليا والعاملين الفنيين فيها بمنحون صفة مأمور الضبط القضائي في الجانب الفني كما هو معمول به في معظم دول العالم التي لديها هيئات تنظيم اتصالات مستقلة . وطالب المشاركون بضرورة تنفيذ مساح ميداني شامل لقياس نسبة الإشعاع الراديوي ومراجعة قيم الإشعاع الراديوي في المتر المربع بما يتناسب والمعايير الدولية المعتمدة . كما أشاروا إلى أهمية تفعيل الدور الرقابي للدولة فيما يتعلق بوضع مواصفات معتمدة لمختلف أنواع أجهزة الاتصالات بما فيها الأجهزة الطرفية مثل أجهزة الهاتف المتنقل وغيره وعدم السماح بدخول أجهزة اتصالات إلى البلاد مخالفة للمواصفات الفنية المعتمدة .

ولفت المشاركون إلى ضرورة التنسيق الكامل بين المؤسسة العامة للكهرباء ووزارة الأشغال العامة للحد من زحف التوسع العمراني المجاور لخطوط وأبراج الضغط العالي ، وكذا التعاون الكامل بين الجهات ذات العلاقة والأكاديميين المختصين في الجامعات اليمنية وتوفير الدعم المالي .

تصوير / فؤاد الحرازبي

اليمن يحتفل باليوم العالمي للغابات مجور : تزايد السكان يضاعف الخطر على الموارد الأرضية الطبيعية

أ/ أحمد الطيار

قال وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور أن تزايد السكان في اليمن يضاعف الخطر على الموارد الأرضية الطبيعية مشدداً على أن وزارته ووزارة المياه والبيئة تعملان معاً لتطوير قطاع الغابات والمحافظة عليها وتنميتها من خلال السعي إلى زيادة المساحات المحمية في كافة أنحاء الجمهورية . وقال الوزير محورا في الاحتفال باليوم العالمي للغابات الذي نظمه الوزارة أمس بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الفاو بقاعة علي ولد زايد بكلية الزراعة جامعة صنعاء إن اليمن يواجه من حين لآخر دورات جفاف تنحصر فيها الأمطار إضافة إلى أن أغلب مساحة اليمن تقع ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة ومع تزايد السكان يزيد الطلب على حطب الوقود والفحم في أغلب المناطق الذي يقاوم من المخاطر على الموارد النباتية الطبيعية . وأضاف الوزير بالرغم من أن استخدام غاز الطبخ استخدمت في الآونة الأخيرة كوقود بديل إلا أن ذلك لا يشمل جميع المناطق ويرتبط بالجانب المادي للسكان حيث أن أغلب السكان يعانون الفقر خاصة في مناطق الغابات والتجمعات النباتية الأمر الذي يجعل الأمر أكثر سوءاً .

ولفت إلى أن اليمن بهذه المناسبة يدعو الجميع وفي المقدمة السلطات المحلية والأجهزة المعنية ومحاربة الاحتطاب الجائر وتهريب الفحم . وقال: لأهمية هذا القطاع الهام فإننا في وزارة الزراعة والري واستشعاراً من الدولة بأهمية الغطاء النباتي الطبيعي وما يشكله من أثر إيجابي على البيئة المحيطة فقد تم إصدار قانون بموجبه تم تأسيس الإدارة العامة للغابات والمراعي ومكافحة التصحر وكان الكادر المتخصص بالغابات شبه معدوم وتم تأهيل الكادر على آياد محلية واجنبية طيلة عشرين عاماً .

وأكد أن العمل يجري لإصدار قانون الغابات والعمل على إيجاد استراتيجية وطنية تخص هذا القطاع الهام وترقيع الإدارة العامة لتكون مواكبة لهذا العامل الهام استشعاراً من الوزارة بأهمية الغابات باعتبارها مورداً ليس اقتصادياً فحسب بل اجتماعياً وثقافياً وحضارياً .

ولفت مجور إلى أن الاحتفال باليوم العالمي للغابات مناسبة هامة تذكر المجتمع الدولي أن الغابات لا تقتصر أهميتها كتجمع نباتي تنبأه به للزينة أو كمورد اقتصادي واجتماعي من أجل الأخشاب والاحتطاب ومشتقات أخرى بل أصبح العالم بأسره يولي الغابات أهمية تتجاوز كل ذلك من خلال الدورات المتكررة لحضور المؤتمرات والورش وعمل اتفاقيات من أجل الوصول إلى قوانين تخص تأمين هذا القطاع والمحافظة عليه وتنميتها .

مؤكداً أن الجميع يدرك أن الغابات في جميع أنحاء البسيطة لها الأثر الأكبر والأساسي في جميع المكونات البيئية والتنوع الحيوي حيث أن الغابات تعتبر هي الرئة التي يتنفس بها العالم بجميع مكوناته من إنسان وحيوان وطيور وحيات فطرية وما إلى ذلك .

وشدد المهندس مجور على أن التعامل مع هذا القطاع الحيوي الهام بطرق عشوائية وغير ممنهجة وانعدام الإدارة الصحية سيكون له نتائج تدميرية على مستقبل الغابات والحياة بشكل عام .

داعياً الجميع لتحمل مسؤولياته في المحافظة على الأشجار سواء في الغابات أو الشوارع أو الحدائق أو المنازل فالمسؤولية الإنسانية تجاه الشجرة والمحافظة عليها كبيرة ويجب تطبيقها في كل مكان . من جانبه أشار الممثل المقيم لمنظمة الأغذية والزراعة الفاو دكتور صلاح حجاج حسن إلى أن الاحتفال باليوم العالمي للغابات يأتي في ظروف حساسة في مسيرة اليمن نحو بناء دولته الحديثة والتي يعد القطاع الزراعي فيها مورداً محورياً للنهوض بالتنمية الشاملة .

وأضاف: إنني وباسم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التي تسعى للمساهمة الجادة في دعم المسيرة التنموية الزراعية اعتبرها فرصة سانحة لتدشين هذه المناسبة كبادرة جيدة في سبيل تعزيز الاهتمام بالغابات في اليمن .

مشيراً إلى أن البيانات العالمية تؤكد أن رقعة العالم الحراجية تواصل تراجعها لاسيما من الغابات الاستوائية وعلى ضوء ذلك أكدت الأمم المتحدة أن للأغذية والزراعة أن تحسن المعلومات حول مصادر الغابات في العالم عالم حاسم لوقف إزالتها غير الشرعي وتدهورها وبذلك فإن المنظمة تعتبر احتفالها باليوم العالمي للغابات فرصة بحث السبل الكفيلة بتحسين توافر المعلومات عن حالة الغابات على جميع المستويات وطنياً وعالمياً .

وأضاف: إن منظمة الأغذية والزراعة تعرف من خلال المسوحات والدراسات التي أجريت في الفترات السابقة ومن خلال المسوحات والمشاريع الميدانية أن اليمن تتميز بغطاء نباتي حراجي يتميز بالتنوع حيث يوجد في الغابة الواحدة عدة أنواع نباتية حراجية على سبيل المثال وليس الحصر جزيرة سقطرى وبرع حيث يتواجد بهما مئات من الأنواع النباتية وهذا يجعلنا نأخذ بعين الاعتبار أهمية الحفاظ على هذه الثروة كونها تعزز التنوع

الحيوي والمحافظة عليها كثروة إيكولوجية قومية قد لا يوجد لديها مثيل في العالم . وقال: إن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة شريك استراتيجي لوزارة الزراعة والري في اليمن وكافة الجهات الحكومية والأهلية والدولية ذات العلاقة تؤكد أهمية الحرص من قبل الجميع على تحقيق التنمية الفعالة والمستدام في اليمن وتساعد على تجاوز آثار المرحلة الانتقالية التي تمر بها الجمهورية اليمنية حيث تحرص المنظمة على تعزيز العمل المشترك الذي من شأنه تحقيق الاستمرارية للأنشطة التنموية المنفذة .

مشدداً على أن المكتب وخبرائه وممثليه سوف يعمل على نجاح أهداف برنامج العمل في المجال الحراجي وتقوية هيكله الإدارات المختصة بالغابات وتحسين سبل التعاون المشترك للنهوض بقضايا التنمية .

مؤكداً دعم المنظمة غير المحدود لجهود قيادة الوزارة وعاملينا وحرصهم على إنجاح مسيرة التنمية المستدامة في اليمن .

وكان نائب مدير عام الإدارة العامة للغابات بقطاع الري واستصلاح الأراضي قد أشار في كلمته إلى أن اليمن به العديد من المناطق الحراجية والتي تعطي مساحات هامة من الأراضي اليمنية وتعتبر من المصادر الهامة للمنتجات الحرجية وخشبية وغير الخشبية من الدواء والأصبغ والزيوت والعلور وغيرها .

وأضاف انه تم تسجيل 2836 نوعاً نباتياً تتبع 1065 جنساً و179 فصيلة و2579 نمواً طبيعياً و126 مزرعاً و109 مدخل .

وأضاف أن الغطاء النباتي في اليمن غني بالنباتات المتوطنة وشبه المتوطنة حيث تقدر بحوالي 604 نباتات منها 455 متوطنة أي يقتصر الحفظ على هذه الثروة كونها تعزز التنوع

الحيوي والمحافظة عليها كثروة إيكولوجية قومية قد لا يوجد لديها مثيل في العالم . وقال: إن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة شريك استراتيجي لوزارة الزراعة والري في اليمن وكافة الجهات الحكومية والأهلية والدولية ذات العلاقة تؤكد أهمية الحرص من قبل الجميع على تحقيق التنمية الفعالة والمستدام في اليمن وتساعد على تجاوز آثار المرحلة الانتقالية التي تمر بها الجمهورية اليمنية حيث تحرص المنظمة على تعزيز العمل المشترك الذي من شأنه تحقيق الاستمرارية للأنشطة التنموية المنفذة .

مشدداً على أن المكتب وخبرائه وممثليه سوف يعمل على نجاح أهداف برنامج العمل في المجال الحراجي وتقوية هيكله الإدارات المختصة بالغابات وتحسين سبل التعاون المشترك للنهوض بقضايا التنمية .

مؤكداً دعم المنظمة غير المحدود لجهود قيادة الوزارة وعاملينا وحرصهم على إنجاح مسيرة التنمية المستدامة في اليمن .

وكان نائب مدير عام الإدارة العامة للغابات بقطاع الري واستصلاح الأراضي قد أشار في كلمته إلى أن اليمن به العديد من المناطق الحراجية والتي تعطي مساحات هامة من الأراضي اليمنية وتعتبر من المصادر الهامة للمنتجات الحرجية وخشبية وغير الخشبية من الدواء والأصبغ والزيوت والعلور وغيرها .

وأضاف انه تم تسجيل 2836 نوعاً نباتياً تتبع 1065 جنساً و179 فصيلة و2579 نمواً طبيعياً و126 مزرعاً و109 مدخل .

وأضاف أن الغطاء النباتي في اليمن غني بالنباتات المتوطنة وشبه المتوطنة حيث تقدر بحوالي 604 نباتات منها 455 متوطنة أي يقتصر الحفظ على هذه الثروة كونها تعزز التنوع

الحيوي والمحافظة عليها كثروة إيكولوجية قومية قد لا يوجد لديها مثيل في العالم . وقال: إن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة شريك استراتيجي لوزارة الزراعة والري في اليمن وكافة الجهات الحكومية والأهلية والدولية ذات العلاقة تؤكد أهمية الحرص من قبل الجميع على تحقيق التنمية الفعالة والمستدام في اليمن وتساعد على تجاوز آثار المرحلة الانتقالية التي تمر بها الجمهورية اليمنية حيث تحرص المنظمة على تعزيز العمل المشترك الذي من شأنه تحقيق الاستمرارية للأنشطة التنموية المنفذة .

مشدداً على أن المكتب وخبرائه وممثليه سوف يعمل على نجاح أهداف برنامج العمل في المجال الحراجي وتقوية هيكله الإدارات المختصة بالغابات وتحسين سبل التعاون المشترك للنهوض بقضايا التنمية .

مؤكداً دعم المنظمة غير المحدود لجهود قيادة الوزارة وعاملينا وحرصهم على إنجاح مسيرة التنمية المستدامة في اليمن .

وكان نائب مدير عام الإدارة العامة للغابات بقطاع الري واستصلاح الأراضي قد أشار في كلمته إلى أن اليمن به العديد من المناطق الحراجية والتي تعطي مساحات هامة من الأراضي اليمنية وتعتبر من المصادر الهامة للمنتجات الحرجية وخشبية وغير الخشبية من الدواء والأصبغ والزيوت والعلور وغيرها .

وأضاف انه تم تسجيل 2836 نوعاً نباتياً تتبع 1065 جنساً و179 فصيلة و2579 نمواً طبيعياً و126 مزرعاً و109 مدخل .

وأضاف أن الغطاء النباتي في اليمن غني بالنباتات المتوطنة وشبه المتوطنة حيث تقدر بحوالي 604 نباتات منها 455 متوطنة أي يقتصر الحفظ على هذه الثروة كونها تعزز التنوع

الحيوي والمحافظة عليها كثروة إيكولوجية قومية قد لا يوجد لديها مثيل في العالم . وقال: إن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة شريك استراتيجي لوزارة الزراعة والري في اليمن وكافة الجهات الحكومية والأهلية والدولية ذات العلاقة تؤكد أهمية الحرص من قبل الجميع على تحقيق التنمية الفعالة والمستدام في اليمن وتساعد على تجاوز آثار المرحلة الانتقالية التي تمر بها الجمهورية اليمنية حيث تحرص المنظمة على تعزيز العمل المشترك الذي من شأنه تحقيق الاستمرارية للأنشطة التنموية المنفذة .

مشدداً على أن المكتب وخبرائه وممثليه سوف يعمل على نجاح أهداف برنامج العمل في المجال الحراجي وتقوية هيكله الإدارات المختصة بالغابات وتحسين سبل التعاون المشترك للنهوض بقضايا التنمية .

مؤكداً دعم المنظمة غير المحدود لجهود قيادة الوزارة وعاملينا وحرصهم على إنجاح مسيرة التنمية المستدامة في اليمن .